

## افتتاحية

### معرفة مُنتجة ولكن غير منتجة

ساري حنفي (\*)

أستاذ علم الاجتماع، الجامعة الأميركية في بيروت،  
ورئيس تحرير مجلة «إضافات».

في إطار مجتمع المعرفة واقتصاده، اهتم كثير من الدول بربط المعرفة بصنّاع السياسات. فهناك «نظم استشارية للسياسات» مختلفة لصانعي القرار (Craft and Howlett, 2013)، تشمل اللجان الاستشارية وفرق العمل والاستشارات. بالإضافة إلى ذلك هناك ما يسمّى «الأنظمة المعرفية» (Campbell and Pedersen, 2014). فعلى سبيل المثال، يتميز النظام المعرفي الأمريكي في السياسة الاقتصادية بالتركيز على المنافسة بين عدد كبير من مقدّمي المعارف الخاصة، في حين تعتمد البلدان الأوروبية بدرجة أكبر على معرفة السياسات من المنظمات البحثية العامة وشبه العامة والهيئات الاستشارية الدائمة (Christensen and Holst, 2017). أين هو إذاً النظام الاستشاري والمعرفي العربي للسياسات؟ لسوء الحظ، لقد نُوّهت دراسات كثيرة إلى التأثير الضعيف للمجتمع الأكاديمي العربي في صنع القرار السياسي في الوطن العربي. سأقدم هنا ثلاثة أمثلة شهدت عليها من خلال تجربتي البحثية الطويلة: أحدها من فرنسا واثنان من لبنان.

## ثلاثة أمثلة

المثال الأول، في أوائل التسعينيات، كان الحجاب الإسلامي محل نقاش بعد أن طرد مديراً مدرستين طالباتٍ محجّباتٍ من مدارسهما. عقب ذلك، أمر وزير التعليم بإعداد تقرير (ورقة بيضاء) في مسألة حجاب القاصرات، وتم تكليف لجنة استشارية مؤلفة من باحثين في العلوم الاجتماعية المنتمين إلى مدارس فكرية مختلفة للقيام بهذه المهمة. كان أحدهم عالم الاجتماع آلان تورين. وفي ذلك الوقت، كنت تابعا لمركز التحليل الاجتماعي والتدخل (CADIS)<sup>(١)</sup> الذي يتأسسه تورين. لقد شاهدت كيف حرّك هذا البحث المركز الذي همّ بالعمل الميداني والفكري، حيث كتب باحثو هذا المركز العديد من المقالات وتفاعلوا مع العموم وتلقّوا ردوداً من الباحثين والناشطين. وبعد بضعة أشهر، كان التقرير جاهزاً وتمّ تسليمه إلى الوزير الذي دعا بدوره إلى عقد مؤتمر صحفي. خلال المؤتمر الصحفي جلس الوزير بين أعضاء اللجنة بينما كان رئيس اللجنة يلخص التقرير وتوصياته، وقد كانت نسخات التقرير متاحةً للصحافيين ولأي شخص مهتم. وفعلاً أصبح هذا التقرير محور النقاش المجتمعي في الوسائط الإعلامية لمدة تجاوزت الشهر. بعد ذلك دعا الوزير إلى عقد مؤتمر صحفي آخر برفقة أعضاء اللجنة الاستشارية وأعلن توصيته للبرلمان الفرنسي بحظر جميع الرموز الدينية في المدارس الحكومية بما فيها الحجاب. إنّ المثير للاهتمام في هذه العملية هو مركزية التقرير كأداة لترشيد النقاش والدور الهام الذي تؤديه البحوث في مناقشة القضايا المجتمعية. وقد ساهم المؤتمران الصحافيان والطقوسية فيهما (وجود أعضاء اللجنة مع الوزير) في تدعيم ثقة الجمهور في البحث والعلم.

أما المثال الثاني فهو من لبنان، ففي عام ٢٠١٥ ازدادت الروائح التي لا تطاق من القمامة، حيث كانت أكوام من القمامة قابعةً في حر الشمس في بيروت ومدن أخرى. وقد عُرفت هذه القضية باسم «أزمة الزباله»، وقد أدت إلى حركة اجتماعية ضد سياسة الحكومة لإدارة النفايات. أدت الأزمة إلى خروج الشعب في أكبر تظاهرة له منذ عام ٢٠٠٥، وقد ووجهت التظاهرة بعنفٍ من جانب أجهزة الدولة. ودار نقاش ساخن حول ما هي أفضل الخيارات في التعامل مع أكوام القمامة التي تراكمت يوماً في التجمعات السكنية الضخمة. وقد حشدت هذه القضية قدراً كبيراً من الكتابة والمقابلات الإعلامية مع الناشطين والأكاديميين والسياسيين. وأثناء إحدى هذه المقابلات على قناة لبنانية محلية، دافع رئيس الوزراء آنذاك، تمام سلام، عن بعض الخيارات المقترحة لحل

(١) وهو جزء من مدرسة الدراسات العليا المتقدمة في العلوم الاجتماعية - باريس (EHESS).

مشكلة القمامة. وعندما استفسر مقدم البرنامج عن مشاركة العلماء والباحثين البيئيين في المشاورات التي سبقت قرار الحكومة، ذكر رئيس الوزراء سلام أن هناك دراسة أجريت حول موضوع النفايات. وقد أورد سلام مجموعة من نتائج التقرير التي أظهرت أن هذا التقرير ذاته هو مجرد أداة هامشية في عملية صناعة القرار. ولم يكن هناك طقوس، كعقد مؤتمر صحافي مثلاً، لتوعية الجمهور اللبناني كيفية مناقشة هذه القضية في الأوساط العلمية. فضلاً عن ذلك، لم يذكر سلام حصول أي مشاورات مع الدوائر الاجتماعية والسياسية المختلفة؛ حيث إن مشكلة القمامة ليست، في جوهرها، قضية تقنية بحتة، بل هي قضية اجتماعية وسياسية أيضاً. فمن جهة، توجد مصالح متضاربة لجماعات سياسية مختلفة أرادت حصة في جمع النفايات (التي تبين أنها تجارة مربحة)؛ ومن الجانب الآخر، فإن العديد من أصحاب القرار يرتبطون بمصالح مختلفة لمجموعات متنوعة من الطبقات الاجتماعية، الريفية/الحضرية، الطوائف... إلخ.

وبينما ذكر رئيس الوزراء سلام إحصاءات من الدراسة خلال مقابلته، إلا أنه فشل في إظهار درجة تعقيد هذه القضية، وكيف اتخذت الحكومة قرارها في ضوء التقرير العلمي والمطالب الاجتماعية المختلفة. وللمقارنة، يمكن للمرء أن يلاحظ أن صنّاع القرار في فرنسا (الوزراء والبرلمان) حشدوا تحالفات بين الأوساط العلمية لدعم خيارات سياسية معينة، كما حشد المجتمع الفرنسي الجمهور (من خلال مناقشة تقرير حجاب القاصرات).

أمّا المثال الثالث فهو يتعلق بقضية الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان. ورغم امتياز هذا الموضوع المزمّن (منذ ١٩٤٨) بوفرة البحوث العلمية، إلا أنها لا يكاد يكون لها أي تأثير في القرارات السياسية. في الواقع، إنّ السلطات اللبنانية على بيّنة من الوضع المأسوي للاجئين الفلسطينيين، وأنشأت في عام ٢٠٠٥ لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني للتعامل مع هذا الوضع. وأتبعته هذه اللجنة لمجلس الوزراء لإعطائها الأهمية، وموّلت بشكل كبير من عدة جهات مانحة مهمة بتحسين وضع الفلسطينيين في لبنان. وبعد نحو ١٢ عاماً من إنشائها، وعلى الرغم من إخلاص رؤساء هذه اللجنة المتعاقبين، لم يُحرز تقدم يذكر ولا سيّما في ما يتعلق بالوضع القانوني للفلسطينيين. وكشفت لجنة الحوار نفسها عن أنها لجنة مونولوج أكثر منها ديالوج أي حوار لبناني - لبناني داخلي منغلِق<sup>(٢)</sup>. ولا يزال

(٢) وهذا توصيف أحد مستشاريها نديم شحادة، ولو أن ذلك تغير مع رئيسها الحالي د. حسن منيمنة والذي دفع باتجاه إقامة التعداد الرسمي للاجئين الفلسطينيين هذه السنة.

اللاجئون الفلسطينيون محرومين من حق ممارسة مهن كثيرة في لبنان، ويحظر عليهم أيضاً الحصول على تصريح عمل أو امتلاك عقارات. ولا يسعني إلا أن أعرب عن خيبة أملنا إزاء عدم وجود تأثير اجتماعي لأبحاثنا، ليس فقط كوني باحثاً قد عمل طويلاً في إنتاج البحوث النظرية والإمبيريقية بشأن اللاجئين الفلسطينيين، ولكن أيضاً كناشط منسق لمسيرة عام ٢٠٠٩ حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان (وهي أول مسيرة ضخمة تطالب بهذه الحقوق) (حنفي، ٢٠١٠)<sup>(٣)</sup>. وعلى الرغم من مئات الدراسات التي أجريت (والتي وصلت تكلفتها إلى عشرات الملايين من الدولارات)، فإن غياب الإرادة لتغيير السياسة في الحكومة اللبنانية والطبقة السياسية يجعل كل المعرفة المنتجة ذات أثر اجتماعي ضئيل. بالإضافة إلى ذلك، وفي كل مرة كان هناك زخم بحثي ناتج من توصيات منبثقة من أبحاث وتقارير لتغيير السياسات، طلبت هذه الجهات الفاعلة مزيداً من الدراسات. في هذا السياق يصبح الإنتاج المعرفي وسيلة لتجميد السياسات وتأخيرها بدلاً من تفعيلها.

قد لا يكون لدى صانعي القرار فرصة لقراءة هذه الدراسات، ولكنهم كذلك لا يهتمون بها (فالجهل هنا هو فرصة ضائعة أو خيار انتقائي)، أو قد يتصنعون الجهل كحيلة استراتيجية أو كمركب فعال يمكن استخدامه لأهدافهم. ومن السهل جداً معرفة الخصائص الديمغرافية للاجئين الفلسطينيين، وتزويد الجمهور بالأعداد الحقيقية لأولئك الذين يعيشون في لبنان، ولم تنشر السلطة اللبنانية مطلقاً عدداً رسمياً لهم. ونتيجة لذلك، قدّم الوزيران جبران باسيل ومحمد رعد في بيانات رسمية أرقاماً مختلفة جداً (قدّر باسيل اللاجئين بـ ٦٠٠ ألف نسمة ورعد بـ ٤٠٠ ألف نسمة). وقد أثار ذلك شكوكاً وسمح للسياسيين اليمينيين أن يقولوا باستحالة إدماج هذا العدد من اللاجئين. وقد تم توزيع هذه الأرقام المهولة على وسائل الإعلام؛ في حين أن الرقم الدقيق الذي تم نشره حسب التعداد السكاني للاجئين الفلسطينيين في هذه السنة هو ١٨٠,٠٠٠ نسمة<sup>(٤)</sup>. لقد أجريت استقصاء على الإنترنت حول عدد الفلسطينيين في لبنان، ووجدت أن تقدير عددهم يختلف كثيراً بين مصدر وآخر. وهكذا فقد عزّزت

(٣) انظر إلى تجربتي في محاولات التنقل من البحث المهني إلى بحث السياسات في (حنفي، ٢٠١٤).

(٤) <http://almustaqbal.com/article/2005852/%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85/%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%89-%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7>

شبكة الإنترنت انتشار الكذب والتلفيق ليختلط بالحقائق<sup>(٥)</sup>. وقد كرّرت سياسة التجهيل ذلك حول أرقام اللاجئين السوريين في لبنان كذلك.

لقد طوّر روبرت بروكتور (Proctor, 2008) مفهوم هندسة الجهل أو التجاهلية (Agnotology)، فالجهل ليس «انعدام المعرفة» فقط، بل هو «مُنْتَج» يتم صنعه وتوزيعه لأهداف معيَّنة، غالباً سياسية أو تجارية، وهو تضليل استراتيجي ومُمنهج يستند إلى ثلاث استراتيجيات: بث الخوف؛ إثارة الشكوك؛ وصناعة الحيرة. وتوفر دراسة التجاهلية إطاراً يمكن من خلاله استكشاف الأشياء التي لا يدركها الناس عمداً، والسعي للحفاظ على غياب الوعي (الجهل المتعمد) والأشياء التي يدركها الناس؛ ولكن مع ذلك يعبرون عن غياب الوعي فيها (الجهل المعلن)<sup>(٦)</sup>. وبناءً على مفاهيم مثل «فقدان الذاكرة الهيكلية» (Structural Amnesia) و«عدم التفكير» و«حالات الإنكار»، تشير التجاهلية إلى نظرية الجهل الاجتماعي التي تفترض أن الجهل منتشر، وأنه يتركّب اجتماعياً، وأنه يمكن أن يكون مفيداً للسياسيين. فالجهل، من هذا المنظور، ليس «إغفالاً بسيطاً أو فجوة»، ولكنّه «شيء يتم الحفاظ عليه، والتلاعب به» (Stel, 2016).

إنّ كثيرين من أنصار الأنظمة العربية الاستبدادية كانوا راضين بجهلهم بالتعذيب المنهجي الذي تمارسه هذه الأنظمة ودخلوا في حالة إنكار عندما ووجهوا بالتقارير التي أصدرتها منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش خلال السنوات الست الماضية حول حجم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وهناك في الواقع اتجاه إمبريقي لا يناقش الضرورات الأخلاقية للعدالة واحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، وكما أشار الإنثربولوجي اللبناني غسان

(٥) شكلت بعض طلبات الدراسات معضلة أخلاقية بالنسبة إليّ. على سبيل المثال، بينما قبلت إجراء بحث حول وضع المهنيين الفلسطينيين في لبنان، رفضت إجراء دراسة تهدف إلى استشراف عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين سيدخلون سوق العمل في حالة إعطائهم حق العمل. بالنسبة إليّ، بغض النظر عن تأثير الحق في سوق العمل، إن المسألة هي في كونها أحد حقوق الإنسان وجزء أساسي من أخلاقيات الرعاية لفئة سكانية تعيش في البلاد لأكثر من أربعة أجيال.

(٦) يرى بروكتور أن هناك حالات معينة يمكن للمرء أن يُظهر فيها أنّ الجهل هو الفضيلة، وأنّ الذين «لا يعرفون» يمكن أن ينظر إليهم على أنهم المقاومة أو أصحاب الحذر الأخلاقي. وفي سياق سياسة عدم اليقين أو الغموض المتعمد، أو ما أسميه «الإقصاء الشامل»، طوّر السكان الفلسطينيون «تكتيكات التجاهلية»، على حد قول نورا ستيل (Stel, 2016). وبحسب ستيل، فإن بعض اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، الذين يعيشون في مخيمات غير رسمية (تجمعات) يتعرضون الآن للتهديد بالإخلاء. وقد اتضح أن سكان هذه التجمعات يمارسون التضليل المتعمد وتكتيكات التأخير وبالتالي فهم يستخدمون الجهل المعلن والحقيقي عن وضعهم (Stel, 2016).

الحاج، فإن العديد من طلبات الصرامة العلمية غالباً ما تكون انتقائية في مواجهة الأدلة الساحقة، وتصبح تكتيكاً للإنكار، كما في حالة إنكار القتل الجماعي واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً من قبل هذه الأنظمة. وقد لوحظ هذا التكتيك كذلك بين أولئك الذين أنكروا المحرقة (الهولوكوست) باسم عدم وجود أدلة قاطعة على وجود غرف الغاز أو على العدد الدقيق لضحايا المحرقة.

## استنتاجات

من هذه الأمثلة الثلاثة، سوف أتناول سبعة استنتاجات عامة.

أولاً، إن الثقة بالعلم أقل ارتباطاً بالثقافة وأكثر ارتباطاً برغبة المؤسسات المجتمعية في تعزيز هذه الثقة أو إضعافها. ويشير برونو لاتور (Latour, 1993) إلى كيفية قيام لوي باستور بتحريك المجتمع الريفي الذي أصيبت مواشيه بالمرض. واعتمد نجاحه على شبكة كاملة من القوى الاقتصادية، والسياسية والعلمية والتي شملت حركة الصحة العامة ومهنة الطب. ويفضّل لاتور جهود باستور لتحريك الجمهور الفرنسي (المزارعين والصناعيين والسياسيين، والكثير من المؤسسات العلمية). وكان هذا التحالف في غاية الأهمية في إقناع النخبة السياسية لمنحه التمويل لتطوير البسترة. أمّا في الوطن العربي، فالمعرفة العلمية الأساسية غير موجودة بين الأفراد العاديين، إذ لا يعرفون الفرق بين المناخ والطقس مثلاً. هذه المعرفة الأساسية شرط لبناء تحالف مع العموم، ولأن صنّاع القرار يهتمون بالرأي العام أكثر من الحقائق العلمية، فمن المهم أن نبدأ في بناء هذا الرأي.

ثانياً، إنّ تسليطي الضوء على الدور المهم للبحوث والعلوم لا يعني أبداً أنّها محايدة: «العلم هو نوع من الاستعارة للسياسة، لأن عقلانيته الظاهرية تغطّي المصالح المتضاربة ضمنه، كما أنّه أنقى تعبير عن التنمية والتحديث» (Sino, 2004: 73). وفي حين أن بعض النتائج العلمية قد استقرت مع مرور الوقت، فإن الكثير منها لم يتم تسويته، وهذا هو المجال الذي نجد فيه الكثير من الصراع والجدل والاحتمالات. وقد حاول لاتور إظهار البناء المتفاعل والتأثير المتبادل بين المجتمع وحقائقه العلمية (Latour, 1993).

وعندما يتعلق الأمر بالعلوم الاجتماعية، فإنّ الباحثين أكثر حرية في تأويل الظواهر. يُمكن أن تفهم النظرية الاجتماعية لا كمجموعة من الحقائق في موضوع معيّن، بل كتفسير يجعل المجتمع مفهوماً. أي أننا لا نوفر للجمهور الحقائق الواقعية النهائية، لكننا نكشف واقعهم الظاهر ونقدمه كردٍ غير مكتمل على الأسئلة الاجتماعية المطروحة (Horák, 2017). وينطبق هذا بشكل خاص على قصة كمسألة الحجاب

الإسلامي للقاصرات، حيث إن المخيال ما - بعد - الاستعماري والعلماني كان حاسماً في الحكم سلباً على هذا اللباس في المجتمع الفرنسي. ومع ذلك، فقد نشرت البحوث الاجتماعية أرقاماً وإحصاءات في المناقشات العامة الفرنسية. وقد قللت هذه الحقائق من النزعة الحسية (Sensational) للمناقشات الساخنة التي استقطبت المجتمع الفرنسي. فضلاً عن ذلك، فإن فكرة أن علم الاجتماع، وفقاً لمايكل بوراوي، ذهب إلى اليسار والمجتمع إلى اليمين فكرة صحيحة (بوراوي، ٢٠١٠)؛ إلا أنه قد يكون الأكاديميون - بما في ذلك علماء الاجتماع - محافظين جداً. إذا، لا يمكن اعتبار الباحث بالضرورة مفكراً عضويًا بالمعنى الغرامشي؛ أي المثقف الذي يعيش هموم الفقراء والطبقة العاملة، فقد يتمثل قضايا فئات اجتماعية أخرى بما فيها مصالح سلطوية. ولهذا فلا يجب أن تبنى السياسات العامة على رأي أصحاب العلم، بل يجب أن تتجاوزهم لتشمل سائر الدوائر المؤثرة في المجتمع (ممثلي الشرائح المعنية الواسعة والأحزاب السياسية والقطاع الخاص). فعلى سبيل المثال، في حالة النقاش المجتمعي حول الحجاب الإسلامي للقاصرات في الصحف الفرنسية ووسائل الإعلام السمعية والبصرية لاحظت ندرة أصوات المسلمين في موضوع يهمهم، إذ تُرك المجال لأولئك الذين يتحدثون بالنيابة عنهم. ويفسر ذلك كيف اعتبر بعض أعضاء اللجنة أن الفتيات المراهقات «يجبرن» على وضع الحجاب من قبل أسرهن. وقد رأى بعض الباحثين في وقت لاحق أن هناك نقصاً في العمق الفينومينولوجي لمثل هذه الرأي، لأن أصوات الأسر المسلمة المعنية لم تُسمع، الأمر الذي أدى ذلك إلى غياب الفهم في كيفية إعطاء هؤلاء الأسر معنى لسلوكه الثقافي.

ثالثاً، أثناء إعداد تقارير اللجنة، كانت المناقشة المجتمعية (من خلال المقالات المحررة ووسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي) جزءاً لا يتجزأ من البحث. ويختلف هذا البحث العمومي عن توصيف مايكل بوراوي لعلم الاجتماع باعتباره مكملاً لعلم الاجتماع المهني التقليدي (Traditional Professional Sociology)<sup>(٧)</sup>. إن الحوار واللغة يعتبران أساساً ومحوراً للممارسة البحثية في علم الاجتماع الهرمنيوطيقي. وفي هذا السياق يمكن فهم منهجية علم الاجتماع التدخلية (Sociological Intervention) الذي طوره آلان تورين (Touraine, 1981). ووفقاً لهذه النظرية، يمكن لعلماء الاجتماع ببساطة مساعدة الفاعلين الاجتماعيين لتطوير معاني أفعالهم. ففي الواقع، يتم النظر إلى الفاعلين على أنهم ليسوا فقط قادرين

(٧) انظر انتقادات علم الاجتماع العمومي من وجهة النظر هذه بوراوي (Burawoy) في (Horák 2017).

على الفعل الاجتماعي، ولكن أيضاً على تفسير أفعالهم والسياقات التي يعيشون فيها. ولهذا السبب يعتمد التدخل السوسولوجي على قدرات التفكير الذاتي للفاعلين فيها. (Cousin, Rui, and O'Mahony, 2011). ومع ذلك، ففي حين أنني أؤمن بالهرمنيوطيقا وعلم الاجتماع التدخل، ينبغي علينا أن نحذر جداً من المقاربات المعيارية. إن الطريقة التي يبهّم بها العديد من الباحثين الاجتماعيين الحدودَ الضروريةَ بين البحث المهني أو النقدي (نوع من الفكرة الفيبرية حول علوم خالية من القيم) والجوانب المعيارية من عملية البحث أمر إشكالي. ويحصل ذلك، على سبيل المثال، من خلال الكتابة بطريقة لا تعلم القارئ بالفرق بين النتائج الإحصائية والأيدولوجيا وبين مهنة الباحث وفعله السياسي. وتبرز هذه الظاهرة بتكرار في العلوم الاجتماعية العربية، وقد تمّ الكلام فيها حتى في أوائل التسعينيات وقبلها (Kerrou, 1991).

رابعاً، إنّ الدول الاستبدادية العربية غير مهتمة بتأسيس سياسات قائمة على الأدلة العلمية، أو أنّ أكثر تلك الدول تختار بعض الحقائق وتتجاهل التحليلات التي تتعارض مع السياسات التي تختارها. وقد تمّت ملاحظة ذلك في ممارسة بعض وزراء الحكومة اللبنانية من جانب طارق متري الذي كان وزير الإعلام. وقد سمت هذا فرانسواز هيريتيه بأنه «صمم انتقائي» (Surdité sélective) (Héritier, 1996). من جهته، قال معين حمزة، المدير العام للمجلس اللبناني للبحوث العلمية، إنّ الحكومة اللبنانية تطلب عدداً أكبر من التقارير العلمية عندما تكون المشكلة تقنيةً، وعدداً أقلّ عندما تكون المشكلة اجتماعية الطابع<sup>(٨)</sup>. ويدل هذا على عدم شرعية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي حين تقارن مع العلوم الأخرى.

إن من شأن هذا النقص العام في الطلب أن يثبط تفاعل الباحثين مع الجمهور وصنّاع السياسات، وأن يحصر إنتاجهم المعرفي بالنوع المهني فقط (حنفي وأرفانيتيس ٢٠١٥: الفصل ٥). وفي الناحية الأخرى، قد يتم تطوير البحوث المرتبطة بالسياسات عند يتم تمويلها واستخدامها من قبل المنظمات الدولية. موقفي هو أن علم الاجتماع يتطلب كمهنة بروفيلات متعددة من الباحثين، بما في ذلك باحثي السياسات. ولن يشكّل هذا النوع مشكلةً إلا إذا تجاوز عدد باحثي السياسات عدد الذين ينتجون بحوثاً نقديةً ومهنية أو عندما لا تستند بحوث السياسات إلى البحوث المهنية والنقدية.

خامساً، يؤدي البحث النقدي إلى تهميش المسار المهني لمؤلفيه. والأسوأ من ذلك، فمنذ بداية الانتفاضات العربية، سمعنا يوماً دليلاً على انتهاك الحريات الأكاديمية. وفي هذا السياق، حاول كثيرون حماية أنفسهم من خلال الرقابة الذاتية، بحيث يلجأ

(٨) في محادثة غير رسمية معه في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.



الباحث الاجتماعي العمومي إلى استخدام تقنيات المتحدث المفضل (Prolocutor)، بحسب تعريف قاموس أوكسفورد للكلمة: «استخدام لغة غامضة بهدف التضليل»، أي استخدام «الإقناع لنيل ولاءات عائمة تُستخدم بنجاح اعتماداً على القدرة البلاغية للتقديم والدعوة الى أوضاع جديدة» (Stanton, 2009: 223). وهذا مدفوع غالباً بمزيج الخوف من الدولة والسلطات الدينية. فقط من خلال توطيد الجماعة العلمية يمكن حماية الباحثين وأعضاء هيئة التدريس من هذه السلطات. في لبنان، يمكن للمرء أن يلاحظ وجود جماعة علمية متينة في مجال التربية، حيث قدمت مها شعيب دليلاً على دور هام للجمعية اللبنانية للدراسات التربوية في وضع استراتيجية التعليم لوزارة التربية والتعليم العالي (شعيب ٢٠١٦).

سادساً، لقد أصبح الإنتاج المعرفي أكثر «توزيعاً اجتماعياً» (Gibbons [et al.], 1994)، حيث لا تنتج المعرفة من قبل الأكاديميين فحسب، ولكن أيضاً من قبل الباحثين العاملين في مؤسسات خارج الجامعات ومراكز البحوث. لقد أصبحت منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية مواقع هامة لإنتاج المعرفة. وينتج النشطاء من خلال عملهم في كثير من الأحيان العمل البحثي، وتنتج الحركات الشعبية معرفة أقرب إلى الواقع من المعرفة المجردة التي ينتجها الأكاديميون. وفي وقت الصراعات المسلحة، أنتجت منظمات حقوق الإنسان بيانات فريدة موثوقة بشأن انتهاك حقوق الإنسان في الوطن العربي وفي «إسرائيل». مما يعقد الوضع أن هذه المنظمات هي في الوقت نفسه مواقع لصنع السياسات. وتعمل منظمات كالإسكوا، والبنك الدولي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، والأونروا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية في الوطن العربي، وتطلب تلك المنظمات الدراسات من الباحثين وتقدم الاستشارات لمختلف أصحاب المصالح في المجتمعات، بما في ذلك الحكومات. ومن خلال تحليلي للسَّير الذاتية للأكاديميين العرب بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٤، لاحظت أن البحوث والدراسات التي تأخذ شكل الاستشارات غالباً ما تكون بتكليفٍ من هذه المنظمات، ونادراً ما تكون من جانب الدولة ومؤسساتها.

سابعاً، لا يوجد أثر يذكر لمحاولات الجامعات العربية وصل البحوث بالمجتمع والقطاع الخاص. وهناك حاجة إلى التفكير في المؤسسات الوسيطة (مجالس البحوث والجمعيات العلمية وحاضنات الأعمال) التي ينبغي أن تربط بين البحوث المهنية ونشرها بين العموم وصانعي السياسات. وفي هذا الصدد، تعتبر تجربة برنامج إنجازات البحوث الصناعية اللبنانية (LIRA) وحاضنة الأعمال بيريتك

(Berytech) في لبنان مهمة جداً من حيث تسهيلها التواصل بين القطاع الخاص والجامعات. بيد أن هذه المبادرات ليست كافية، وهناك حاجة إلى بذل جهود أكثر منهجية. وضمن هذا السياق قمت بإنشاء بوابة للتعامل مع الأثر الاجتماعي للبحث العلمي.

## المراجع

- بوراووي، مايكل (٢٠١٠). «نحو سوسيولوجيا للعموم». إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع: العدد ١٠، ربيع ص ٧٧ - ١١٧.
- حنفي، ساري (٢٠١٠). «الحقوق المدنية والاجتماعية - الاقتصادية الفلسطينية في لبنان: الحملة والحملة المضادة». مجلة الدراسات الفلسطينية: السنة ٢١، العدد ٨٣، صيف، ص ٣٠ - ٤٣.
- حنفي، ساري (٢٠١٤). «الأشراك المعقدة لسوسيولوجيا العموم: في الوطن العربي: دراسة تجريبية». ورقة قدمت إلى: مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي: بحوث المؤتمر الذي نظّمه مركز دراسات الوحدة العربية، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران - الجزائر)، الجمعية العربية لعلم الاجتماع (تونس). تحرير وتقديم ساري حنفي، نورية بن غبريط - رمعون، مجاهدي مصطفى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حنفي، ساري وريغاس أرفانيتيس (٢٠١٥). البحث العربي ومجتمع المعرفي: نظرة نقدية جديدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- شعيب، مها (٢٠١٦). «دور مراكز الأبحاث في صناعة سياسات إصلاح التعليم في لبنان». المستقبل العربي: السنة ٣٩، العدد ٤٥٢، تشرين الأول/أكتوبر.
- Campbell, John L. and Ove K. Pedersen (2014). *The National Origins of Policy Ideas*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Christensen, Johan, and Cathrine Holst (2017). «Advisory Commissions, Academic Expertise and Democratic Legitimacy: The Case of Norway.» *Science and Public Policy*: vol. 1, no. 45, pp. 1-13.
- Cousin, Oliver, Sandrine Rui, and Michael O'Mahony (2011). «Sociological Intervention: Evolutions and Specificities in a Methodology.» *Revue Française de Science Politique*: vol. 61, no. 3, pp. 513-532.
- Craft, Jonathan and Michael Howlett (2013). «The Dual Dynamics of Policy Advisory Systems: The Impact of Externalization and Politicization on Policy Advice.» *Policy and Society*: vol. 3, no. 32, pp. 187-197.
- Gibbons, Michael [et al.]. (1994). *The New Production of Knowledge. The Dynamics of Science and Research in Contemporary Society*. London: Sage.

- Héritier, Françoise (1996). *Masculin/Féminin: La Pensée de la différence*. Paris: Odile Jacob.
- Horák, Vít (2017). «Public Sociology and Hermeneutics.» *Critical Sociology*: vol. 43, no. 2, pp. 309–325.
- Kerrou, Mohamed (1991). «Etre sociologue dans le monde arabe ou comment le savant épouse le politique.» *Peuples méditerranéens*: nos. 54-55.
- Latour, Bruno (1993). *The Pasteurization of France*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Proctor, Robert (2008). «Angotology: A Missing Term to Describe the Cultural Production of Ignorance (and Its Study).» in: Robert Proctor and Londa Schiebinger (eds.). *Agnotology: The Making and Unmaking of Ignorance*. Stanford, CA: Stanford University Press, pp. 1-33.
- Siino, François (2004). *Science et pouvoir dans la Tunisie contemporaine*. Paris: Karthala.
- Stanton, Richard (2009). «On Mayhew: The Demonization of Soft Power and Validation of the New Citizen.» in: Øyvind Ihlen and Betteke van Ruler (eds.). *Public Relations and Social Theory: Key Figures and Concepts*. London: Routledge.
- Stel, Nora (2016). «The Agnotology of Eviction in South Lebanon's Palestinian Gatherings: How Institutional Ambiguity and Deliberate Ignorance Shape Sensitive Spaces.» *Antipode*: vol. 48, no. 5, pp. 1400–1419.
- Touraine, Alain (1981). *The Voice and the Eye: An Analysis of Social Movements*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.